الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

25 جوان 2025

64

# منشـــــــور
# إلـــــــى السيدة و السادة
## رئيسة مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
## المديرين العامين ومديري الإدارات المركزية
## المكلف بتسيير وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي
## المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية
## المدير العام لوكالة التنقيب عن المياه
## المدير العام لوكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية
## المدير العام للمرصد الوطني للفلاحة
## مدير وكالة استغلال الغابات

**الموضوع:** حول تحديد الشغورات الراجعة لكم بالنظر في إطار تسوية الدفعة الرابعة من عملة الحضائر دون 45 سنة

**المراجع:**- الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.

- مراسلة رئاسة الحكومة المؤرخة في 16 جوان 2025

وبعد،تبعا للمراسلة الصادرة عن رئاسة الحكومة بتاريخ 16 جوان 2025 والمتعلقة بانطلاق مرحلة إدراج الشغورات الخاصة بتسوية وضعية الدفعة الرابعة من عملة الحضائر، وتطبيقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المتعلق بإنهاء التشغيل بآلية الحضائر الفلاحية والجهوية في غير المجالات المحددة لها، أتشرف بإعلامكم بأن الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية ستتولى إدراج الشغورات بالمنصة الرقمية المخصصة لذلك، وذلك بعد تجميع الحاجيات من مختلف الهياكل المركزية والجهوية الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

ويجدر التذكير بأن عملية إدراج الشغورات تتم وفق منهجية معتمدة من قبل اللجنة الوطنية برئاسة

الحكومة، تنطلق بتجميع الشغورات ويتم إقتراح وإدراج المراكز الشاغرة على المنصة الإلكترونية المخصصة في الغرض. بعد ذلك، تعرض هذه الشغورات على اللجنة الوطنية برئاسة الحكومة للمصادقة عليها حسب الأولويات المحددة على المستوى الوطني ثم تفتح المنصة للعملة لاختيار المراكز الشاغرة والمصادق عليها .

وبناء على ماسبق، المرجو موافاتنا، بتقرير مفصل يتضمن:

- توزيع الحاجيات حسب الأولويات مفصلة حسب المصالح الراجعة إليكم بالنظر ، مع التنصيص **على الولاية، والمعتمدية؛**
- تحديد الخطط المطلوبة وعدد الأعوان حسب كل خطة؛
- توضيحات إضافية حول المهام (إن وُجدت)؛
- الحجج والمبررات الداعمة لهذه الحاجيات، قصد عرضها على أنظار مصالح رئاسة الحكومة في مرحلة التحكيم.

وبناء على ما سبق ، وإعتبارا لإستعجالية المسألة، المرجو موافاتي بالتقرير في أجل أقصاه يوم **27 جوان 2025** حتى يتسنى إدراجها بالمنصة. **والسلام**

عن وزير الفلاحة و الموارد المائية
**والصيد** البحري و بتفويض **منه**
الكاتب العام
سهام الدرملاني